ملخص حول الإستراتيجية الوطنية للإقتصاد الأخضر

في إطار تنفيذ مكونات خارطة الطريق الوطنية للإقتصاد الأخضر، تم إنجاز الدراسة المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية للإقتصاد الأخضر والتي تهدف إلى بلورة الخيارات الإستراتيجية وإعداد مخطط العمل المزمع انتهاجه للإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر بتونس.

هذا وتهدف الإستراتيجية الوطنية للإقتصاد الأخضر إلى البحث في إمكانيات تطوير الأنشطة الإقتصادية الحالية وتركيز أنشطة جديدة خضراء في عدة مجالات منها بالخصوص الفلاحة البيولوجية والسياحة الإيكولوجية والنقل المستدام والبنية الأساسية المستدامة والبناءات الإيكولوجية والصناعات الخضراء وتكنولوجيات الإتصالات والمعلومات الخضراء والخدمات البيئية الداعمة للمؤسسة وذلك بدعم خيارات النجاعة الطاقية واستعمال الطاقات المتجددة والإقتصاد في الماء وإعادة استعمال المياه المعالجة والتصرف المندمج في النفايات. وترتكز هذه الأنشطة بالأساس على الخيارات القائمة على التحولات التكنولوجية بما يقلص في نسب التلوث والتبعية الطاقية والغذائية ويحمي البيئة ويسهم في النمو الإقتصادي الشامل والمتوازن وخلق مواطن الشغل الإضافية.

وقد اشتملت الدراسة المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية للإقتصاد الأخضر على اربعة مراحل على النحو التالي :

- **المرحلة الاولى : دراسة تشخيصية لآفاق الاقتصاد الاخضر بتونس على ضوء التجارب الدولية،**

وقد بينت هذه المرحلة من الدراسة على ان في جميع الحالات التي تم تناولها، فإن الانتقال إلى نموذج الاقتصاد الأخضر قد تم اعتباره أولوية وطنية بالدرجة الاولى وعلى هذا الاساس فقد اسندت اليه تعبئة وقيادة سياسية من اعلى مستوى بالاضافة الى انتهاج اصلاحات تشريعية ومؤسساتية (انشاء هياكل للقيادة او معاهد مخصصة للاقتصاد الاخضر مثل ما حدث في كوريا الجنوبية واثيوبيا). وعلاوة على ذلك، تم تخصيص موارد مالية مناسبة (ما يقارب على 2 ٪ من الناتج المحلي الاجمالي سنويا لكوريا الجنوبية وجنوب افريقيا) لتحقيق الاهداف المرسومة.

- **المرحلة الثانية : تحديد الفرص المتاحة والمخاطر المتصلة بالتحول نحو الإقتصاد الأخضر،**

وقد تم التركيز خلال هذه المرحلة من الدراسة على انتقاء القطاعات الخضراء الواعدة على المستوى الوطني مع إبراز ما ينجر عن تبني سيناريو الإقتصاد الأخضر Green Economy (على عكس سيناريو مواصلة التمشي

الحالي Business As Usual) من حيث قيمة الإستثمارات اللازمة والتوقعات المحتملة بالنسبة لخلق فرص العمل الخضراء والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وذلك إلى حدود سنة 2030 (الملحق عدد1).
بالنسبة لانتقاء القطاعات الواعدة في مجال الاقتصاد الأخضر، فقد تم بناءا على تقاطع الإمكانات الإقتصادية والإجتماعية المتاحة مع الفرص الناجمة عن تقليص الضغوطات المسلطة على البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية، ممّا مكن من اختيار القطاعات ذات الأولوية التالية: الفلاحة، الماء، الغابات، النفايات، الطاقة، الصناعة، النقل، البناءات، السياحة. وقد تم انتهاج نفس التمشي لانتقاء الشعب والمشاريع ذات الأولوية صلب هذه القطاعات.

هذا وقدرت الكلفة الجملية لسيناريو الإقتصاد الأخضر حوالي 33 مليار د.ت. ومن المرتقب أن تمكن هذه الإستثمارات من خلق حوالي 263.000 موطن شغل إضافي إلى حدود سنة 2030 (منها 200.000 موطن شغل قار) وتقليص كمية انبعاثات الغازات الدفيئة المتراكمة في غضون سنة 2030 إلى حوالي 148 مليون طن ثاني أوكسيد الكربون مكافئ.

كما بينت الدراسة أن قطاع الفلاحة هو القطاع الذي سيمكن من خلق أكبر عدد من فرص العمل القار (حوالي 75.000) يليه قطاع الصناعة (37.000) ثم الغابات (30.000). أما بخصوص القطاع الطاقي (إنتاج الكهرباء)، فإنه يتطلب الإستثمارات الأعلى من حيث القيمة المادية (11.000 مليون د.ت.) غير أن فرص العمل القارة التي سيمكن من إحداثها تعتبر الأضعف عددا مقارنة بالقطاعات المذكورة أعلاه بالرغم من تأثيراته الجدّ إيجابية على البيئة خاصة من حيث تقليص كمية انبعاثات الغازات الدفيئة (حوالي 30 بالمائة من الكمية الجملية).

بالإضافة إلى التأثيرات الكمية الهامة من حيث إحداث فرص التشغيل، فإن تبني سيناريو الإقتصاد الأخضر يتطلب مجهودات إضافية في ما يتعلق بتلبية الحاجيات من المؤهلات العلمية والمهنية. فالقطاعات الرئيسية لهذا السيناريو على غرار البناءات ذات الإستهلاك المنخفض للطاقة، الطاقات المتجددة، التطهير، التصرف في النفايات وتثمينها، الفلاحة البيولوجية، السياحة الإيكولوجية،... يقتضي تطويرها ملائمة المؤهلات المعرفية الموجودة في الوقت الحالي مع ما سيتطلبه سوق الشغل مستقبلا.

- **المرحلة الثالثة : تحديد الخيارات الإستراتيجية ومخطط العمل المزمع انتهاجه للتحول نحو الإقتصاد الأخضر،**

تم خلال المرحلة الثالثة من الدراسة الى تحديد الرؤية الخاصة بالإستراتيجية الوطنية للإقتصاد الأخضر، المبادئ التي ترتكزعليها (عددها 04)، المحاور الاستراتيجية (عددها 09) والمخطط التنفيذي.

- المبادئ الأربعة:
  - ✓ تطوير اقتصاد ذو ديناميكية نمو مرتفعة، إدماجي، مبتكر وتضامني.
  - ✓ تقليص الحساسية الحالية للموارد والمنظومات الطبيعية وأقلمة نظم التصرف فيها مع تأثيرات الناجمة عن التغيرات المناخية.
  - ✓ تبني حوكمة تنمية مندمجة، تتسم باللامركزية والتشاركية، مع اعتماد مقاربة فوقية-تحتية تسهر على تنفيذ المشاريع الإستراتيجية من جهة، ومقاربة تحتية-فوقية لتشجيع المبادرات المحلية من جهة أخرى.
  - ✓ النهوض بجودة حياة المواطنين ومقاومة الإزعاجات.
- المحاور الإستراتيجية التسعة:
  - ✓ المحور عدد1: فلاحة ناجعة في استعمال الموارد الطبيعية، أقل تلويثا للمحيط وذات إنتاج مستدام.
  - ✓ المحور عدد2: ضمان التزود بالماء الصالح للشراب والصرف الصحي لكافة المواطنين.
  - ✓ المحور عدد3: تصرف مندمج في النفايات بهدف تحسين إطار العيش من خلال تثمين النفايات المرسكلة وتقليص انبعاثات الغازات الدفيئة.
  - ✓ المحور عدد4: تكييف وتحسين نظم التصرف في الموارد الغابية والرعوية لمجابهة التأثيرات الناجمة عن التغيرات المناخية.
  - ✓ المحور عدد5: تطوير اقتصاد ذو تبعية ضعيفة للطاقة الأحفورية.
  - ✓ المحور عدد6: النهوض بالقطاع الصناعي من خلال اعتماد الطاقات والتكنولوجيات النظيفة وجعله ذو قيمة مضافة عالية.
  - ✓ المحور عدد7: تحسين جودة وأداء قطاع النقل العمومي.
  - ✓ المحور عدد8: تعزيز النجاعة الطاقية واعتماد النظم الجديدة المتصلة بالبناءات الإيكولوجية.
  - ✓ المحور عدد9: النهوض بالسياحة المستدامة والتي تعرض خدمات متنوعة.

هذا وتم إعداد مقترحات لتنفيذ مكونات مخططات العمل القطاعية وفقا للمحاور الإستراتيجية التي تم تحديدها وأخذا بعين الإعتبار للشعب والمشاريع التي تم الإتفاق بشأنها (المكونات، الأطراف المعنية، جدول زمني،...). كما تم تقديم عدد من الإجراءات الكفيلة بإحكام تنفيذ هذه المخططات على غرار الجوانب القانونية والتنظيمية، الحوكمة، التمويل، التكوين والإحاطة والبحث العلمي، التحسيس والإتصال، التعاون الدولي. وبالتوازي، تم تقديم بعض التوجهات ذات الصلة بالإجراءات الأفقية تعنى بالموارد البشرية، الجباية، التمويل، التحسيس والإتصال.

- **المرحلة الرابعة: اعداد مخطط عمل بغية تكييف الإطار القانوني الحالي مع متطلبات الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر.**

عمدت الادراة العامة للتنمية المستدامة بالتنسيق مع مصالح إدارة التشريع البيئي والشؤون القانونية وفريق خبراء مكتب الدراسات ACC الذي تم تكليفه بإعداد الدراسة، في المرحلة الرابعة والأخيرة لهذه الدراسة، على بلورة مخطط عمل بغية تكييف الإطار القانوني الحالي مع متطلبات الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر ولا سيما بالنسبة للقطاعات والشعب والمشاريع ذات الأولوية التي تم تحديدها بالإضافة إلى المسائل التي تكتسي بعدا أفقيا، وذلك عوضا عن إعداد القانون الإطاري حول الإقتصاد الأخضر مع شرح مبرراته.

وفي الختام، بدى جليا ان مسألة الحوكمة العامة للمسار وإحكام التعاون والتنسيق بين كافة المؤسسات المعنية هي من بين العقبات التي يمكن لها أن تعيق التحول نحو الإقتصاد الأخضر، حيث أن نجاح الإنتقال نحو الإقتصاد الأخضر يبقى رهين بعث لجنة قيادة رفيعة المستوى ذات إلمام بمفهوم الإقتصاد الأخضر والقطاعات ذات الأولوية والمشاريع المنبثقة عن مخطط العمل. كما يجب أن تتوفر لديها كافة الإمكانيات للتدخل عند تنفيذ ومتابعة وتقييم الأهداف التي تم رسمها في الغرض. هذا بالإضافة إلى وجود نقص فادح في الاعتمادات والحوافز المخصصة لدفع الأنشطة الخضراء في عديد المجالات حيث أن المشاريع ذات الصلة هي مشاريع ترتكز على ابتكارات جديدة وتتطلب آليات تمويل خصوصية ومتجانسة مع مكونات النسيج الصناعي التونسي الذي يضم في غالبيته مؤسسات صغرى ومتوسطة.

الملحق عدد1: الإستثمارات والتأثيرات من حيث خلق مواطن الشغل القارة وتقليص كمية انبعاثات الغازات الدفيئة إلى غاية سنة 2030

القطاعات ذات الأولوية في مجال الإقتصاد الأخضر	الأهداف الخصوصية حسب منظومات الإقتصاد الأخضر	الإستثمارات الضرورية إلى غاية سنة 2030 (مليون د.ت.)	عدد مواطن الشغل القارة إلى غاية سنة 2030	كمية الغازات الدفيئة الممكن تقليصها إلى غاية سنة 2030 (مليون طن ثاني أوكسيد الكربون مكافئ)
الفلاحة	- الإقتصاد في الطاقة (30 بالمائة) - الإقتصاد في الماء (30 بالمائة) - إعادة استعمال المياه المعالجة (60 بالمائة) - إحداث 1.5 مليون هكتار من المساحات المخصصة للفلاحة البيولوجية - حماية 1.7 مليون هكتار من المساحات بتجهيزات للمحافظة على المياه والتربة - ضمان ديمومة منظومات الربط بمياه الشرب عن طريق مجامع التنمية الفلاحية	1100	75500	0.86
الماء	- الإقتصاد في الطاقة (20 بالمائة) - تأمين شبكة الربط بمياه الشرب - تعميم التطهير - ربط المناطق الريفية بمياه الشرب - التصرف في المياه المستعملة الصناعية - تدعيم الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال التطهير	4300	9000	9.5
الغابات	- تطوير الغطاء النباتي بنسبة 1 بالمائة بحلول سنة 2024 - بلوغ نسبة 60 بالمائة من الغابات و34 بالمائة من المراعي المهيئة والمعتنى بها - تخفيض نسبة الحرائق بمعدل 2 هكتار لكل حريق	600	30000	39.2
النفايات	- تجميع 100 بالمائة من النفايات - تحويل 65 بالمائة من النفايات العضوية إلى سماد - رسكلة 70 بالمائة من نفايات الهدم والبناء - صفر نفايات بالمناطق الطبيعية - إنتاج 500 مليون م3 من الغاز البيولوجي	1000	3100	24.5
الطاقة	- إنتاج 4000 ميغاواط من الطاقة البديلة: • طاقة الرياح: 15 بالمائة • الطاقة الشمسية الفوطوفلطائية: 10 بالمائة • الطاقة الشمسية المركزة: 5 بالمائة	11000	2500	43
الصناعة	- إزالة التلوث بالأقطاب الصناعية - الإنتاج النظيف - تطوير النجاعة الطاقية - دعم الإنتاج في مجال التكنولوجيا الخضراء	2250	37000	11.1
النقل	- تطوير حصة النقل الجماعي إلى غاية 50 مائة - تطوير حصة النقل الحديدي - التقليص من الكلفة النقل إلى حدود 15 بالمائة من الداخل المحلي الخام - النجاعة الطاقية على مستوى الأسطول	5000	17500	12.6
البناءات	- تطوير النجاعة الطاقية إلى نسبة 10 بالمائة - تجديد البناءات (عزل حراري) بنسبة 70 بالمائة - تحسين النجاعة الطاقية على مستوى التجهيزات المنزلية والإنارة - دعم التسخين بالطاقة الشمسية (192 م2 لكل 1000 ساكن)	5500	7000	6.5
السياحة	- تطوير نسبة السياحة البديلة (السياحة الإيكولوجية والسياحة الثقافية و...) - النجاعة الطاقية (طاقة وماء)	2100	18900	0.36
المجموع		**32850**	**200500**	**148**